



أستراليا: المستوى الثالث يتحرك إلى أعلى

غراهام سانسم Graham Sansom

يوجد في أستراليا حوالي ٧٠٠ حكومة محلية؛ تختلف من حيث عدد السكان اختلافاً كبيراً حيث يتراوح عدد سكانها ما بين أقل من مائة شخص إلى حوالي مليون شخص، ومن مساحات تتراوح ما بين عدد قليل من الكيلومترات إلى مساحات تساوي حجم بلد صغير. يعتبر معدل عدد السكان الذي يصل إلى ٣٠ ألف شخص رقماً كبيراً وفق المعايير الدولية، إلا أن قطاع الحكم المحلي في أستراليا يعتبر صغير الحجم وفقاً للمفاهيم الاقتصادية. يتميز هذا القطاع بمحدودية المهام التي تقتصر على الخدمات البلدية والبنية التحتية المحلية. يبلغ حجم مساهمة قطاع الحكم المحلي في أستراليا في جباية الضرائب أقل من ثلاثة بالمائة ويصل حجم نفقاتها السنوية إلى حوالي ٢٠ مليار دولار أسترالي أو ٢,٥ بالمائة من الناتج المحلي

الإجمالي. أما بالنسبة للموقع الذي يحتله الحكم المحلي في الفدرالية فهو غير محدد كما أن استمراره غير مؤكد، حيث أن الدستور الأسترالي لا يعترف بالحكم المحلي الذي جاء إنشائه وفقاً لقوانين الولايات. تستطيع حكومات الولايات عزل مجالس الحكم المحلي المنتخبة بطريقة ديمقراطية، وتغيير الحدود دون اللجوء إلى استفتاءات، ووضع جميع نواحي الإدارة المحلية تحت سيطرة الولاية.

تتضح القيود المفروضة على الحكومات المحلية خاصة في مناطق المدن الكبرى التي تقوم بإدارتها هيئات تابعة للولاية. يتم تقسيم المدن الكبرى إلى العديد من مناطق الحكم المحلي، إلا أن مجالس الحكم المحلي في هذه المناطق تواجه صعوبات في لعب دور استراتيجي في مجال تخطيط المدن وتمييزها. تتمتع مدينة بريزبن Brisbane بوضع استثنائي حيث أن مجلس المدينة يحكم حوالي نصف منطقة المدينة الكبرى ويلعب دوراً كبيراً في تقديم خدمات البنية التحتية والمواصلات العامة فيها. وبالرغم من هذا كله هناك سيطرة متزايدة للولاية بسبب الضغط الناجم عن التوسع الحضري إلى ما وراء حدود المدينة الكبرى والخوف المتزايد بشأن إمدادات المياه.

قد تشير هذه الأمور كلها إلى ضعف الحكم المحلي، وهذا صحيح في بعض الأمور. مثلاً، تعاني مجالس الحكم المحلي في المناطق الريفية والبعيدة من محدودية شديدة في قدرتها على تقديم الخدمات، وهي تعتمد بشكل كبير على دعم الولاية والدعم الفدرالي. ولكن، تقوم مؤسسات الحكم المحلي الأسترالي بتمويل ٨٠ بالمائة من احتياجاتها بنفسها وتلعب دوراً رئيسياً في العديد من نواحي الإدارة العامة مثل الطرق وبرامج الاستجمام والتخلص من النفايات وبعض النواحي المتعلقة بإمدادات المياه والمجاري. كما أن قاعدة إيرادات الحكم المحلي تتناسب والمهام التي تقوم بها، وتستطيع المجالس المحلية الكبيرة أن تعمل بشكل مستقل وتقدم الخدمات المتنوعة لمواطنيها من أجل الحفاظ على رفاهيتهم.

بالمقابل، تعتمد حكومات الولايات بشكل كبير على التحويلات المالية من الحكومة الفدرالية. وقد شهد نصف القرن الماضي الأخير تراجعاً مستمراً في استقلال الولايات بسبب تفسيرات المحكمة العليا المختلفة للدستور وفقدان الولايات صلاحيات فرض الضرائب لصالح الحكومة الفدرالية التي أصبحت تهيمن الآن على معظم مجالات السياسة العامة الرئيسية نتيجة للقوة المالية التي تمتع بها.

لقد تأثر الحكم المحلي تأثراً كبيراً بسبب هذا التحول في ميزان القوى. وأصبحت الحكومة الفدرالية المصدر الأكبر لتمويل المجالس المحلية من خلال تقديم ٣ مليار دولار سنوياً على شكل منح ذات أغراض عامة وخاصة. كما أن الدعم الفدرالي أصبح بالتأكيد أحد أهم محركات التوسع في دور الحكم المحلي خلال نصف القرن

الماضي؛ حيث مكن حكومات الولايات من نقل بعض مسؤولياتها والتكاليف التي تترتب على تلك المسؤوليات إلى المجالس المحلية ("مبدأ نقل الكلفة").

قامت الحكومة الفدرالية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية، بإنشاء علاقات عمل مباشرة مع المجالس بشكل فردي ومن خلال المجموعات الإقليمية، كما قامت بدعم تمثيل الحكم المحلي في مجال واسع من المنتديات البيحكومية. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الخطوات أنجزت خارج نطاق الدستور، الذي لا يتحدث عن العلاقات البيحكومية والذي يمكن تفسيره على أنه يمنع التحويلات الفدرالية المباشرة إلى الحكم المحلي في حال قيام الولايات بتحدي هذا الأمر.

هناك الآن تمثيل للحكم المحلي في جميع المنتديات الفدرالية تقريباً التي تجد فيها المجالس المحلية مصلحة محددة. وهذا يشمل حوالي ١٤ مجلساً وزارياً على المستوى الفدرالي والولاية، بالإضافة إلى مجلس الحكومات الأسترالية الذي يضم رئيس الوزراء الفدرالي ورؤساء وزراء الولايات ووزراء المناطق الأوائل ورئيس مؤسسة الحكم المحلي الأسترالية (ALGA).

منذ أوائل الثمانينات، كان هناك باستمرار وزير فدرالي يحمل عبارة "حكم محلي" مضافة إلى لقبه الوزاري. وقامت الحكومة الفدرالية ومؤسسات الحكم المحلي الأسترالي، في العام ١٩٩٥، بالتفاوض على "اتفاقية الحكم المحلي والكومنولث" التي نصت على وضع أجندة سياسة مشتركة. إلا أنها لم تعمر كثيراً لأن الائتلاف المحافظ الذي انتخب عام ١٩٩٦ كان مؤيداً لجدول أعمال أكثر تقليدية لـ "حقوق الولايات". إلا أن السنوات الأخيرة شهدت خطوات متعددة من جانب الحكومة ذاتها لتعزيز العلاقات الفدرالية والمحلية التي تعتبر الآن أكثر وثوقاً مما كانت عليه في أي وقت مضى. وقد اشتملت هذه الخطوات على ما يسمى بـ "خطوات على طريق استعادة العافية" التي تدفع مباشرة إلى المجالس المحلية؛ والتحقق من جانب الحكومة الفدرالية في المركز المالي لمؤسسات الحكم المحلي؛ والتفاوض بشأن اتفاقية بينحكومية ثلاثية حول تحويل التكاليف، والتوصل إلى قرار تشريعي يعترف بالحكم المحلي كجزء من النظام الفدرالي.

لاشك أن هذه الخطوات تعكس وضع الحكومة الفدرالية المحافظة التي تواجه حكومات حزب العمل في جميع الولايات والمناطق والتي تجد أنه من الأفضل التعامل على المستوى المحلي والإقليمي من خلال التعاون مع المجالس المحلية. وهي أيضاً تشير، على أية حال، إلى تغييرات أساسية في الفدرالية الأسترالية.

السؤال الذي يبقى أمام الحكم المحلي الأسترالي هو كيف تستفيد من الإنجازات الأخيرة وتضمن وجودها الفدرالي؟ هل تستطيع حقاً تبرير ادعائها حول كونها

"المستوى الثالث" في الفدرالية؟ الجدير بالذكر أن الحكم المحلي يواجه تحديات في هذا الصدد. يتمثل التحدي الأول في الاستدامة المالية حيث أظهرت آخر التحقيقات أن حوالي ٢٥ إلى ٤٠ بالمائة من المجالس المحلية خاصة المجالس الريفية والإقليمية الصغيرة لا تستطيع تحقيق الاستدامة على المدى المتوسط. إن هذا العجز الواضح في قدراتها يقوض مصداقية الحكم المحلي بشكل عام، كما هو الحال أيضاً مع "ابن العم الفقير" أو عقلية الاستجداء التي تسود أيضاً بعض المجالس المحلية الأكبر حجماً.

ضرورة أن يحقق الحكم المحلي التوازن الصحيح في علاقاته مع المستوى الفدرالي ومستوى الولاية فهو بحاجة إلى علاقات وثيقة مع الحكومة الفدرالية التي تتمتع بقوة متزايدة مع بقاءه تحت سيطرة الولاية من الناحية القانونية.

أما التحدي الثاني فهو حاجة مجالس الحكم المحلي إلى تعزيز موقفها في نظام الحكم. وهذا يعني، ضمن أمور أخرى، زيادة الدعم المجتمعي عن طريق تعميق الديمقراطية المحلية وإظهار قدراتها على تقديم حكم محلي وإقليمي أفضل من خلال التخطيط الإستراتيجي الفعال والتنسيق في تقديم الخدمات والتعاون بين المجالس.

أما التحدي الثالث فهو ضرورة أن يحقق الحكم المحلي التوازن الصحيح في علاقاته مع المستوى الفدرالي ومستوى الولاية. فهو بحاجة إلى علاقات وثيقة مع الحكومة الفدرالية التي تتمتع بقوة متزايدة مع بقاءه تحت سيطرة الولاية من الناحية القانونية

دون محاولة التنافس معها في الحصول على الدعم الفدرالي. ما زالت أستراليا تعمل معظم الوقت كفدرالية مكونة من مستويين، وعلى الحكم المحلي أن يعمل بجد واجتهاد للمحافظة على علاقات مثمرة مع الولاية وأن يقنع الولاية بقيمته كشريك. لقد أصبح الاعتراف الدستوري بالحكم المحلي من الأهداف التي يرغب العديد من المسؤولين في الحكم المحلي بتحقيقها. إلا أن إمكانية إحداث تغيير حقيقي في الترتيبات القائمة من خلال أي تعديلات دستورية ممكنة هي موضع شك. وبالتالي فإن على الحكم المحلي أن يعالج نقاط الضعف التي يعاني منها وأن يثبت جدارته وقدرته على استدامة القيام بدور أوسع، وذلك من أجل تعزيز وضعه.